

رئاسة بايدن للولايات المتحدة تحيي آمال الإخوان في تغيير طبيعة النظام بالكويت

«وثيقة الكويت» ملخص لمنهج الإخوان خلال المرحلة الجديدة



في انتظار النتيجة الحاسمة

المعارضة والذين احتجوا على ذلك التغيير بمقاطعة الانتخابات لدورتين متتاليتين قبل أن يعودوا عن مقاطعتهم في دورة سنة 2016 التي تمخض عنها البرلمان الحالي الذي توشك مدته على نهايتها.

حرص قطر على استمالة الكويت إلى صفها لا ينفي إقامتها علاقات قوية مع الفرع الكويتي لجماعة الإخوان

ولم تغب المناسبة الانتخابية عن اعتبارات الإخوان وهم يدفعون بمقترحاتهم "الإصلاحية" ضمن "وثيقة الكويت"، وهم يعلمون مدى إغراء شعارات الإصلاح للشرائح الشعبية في فترات الأزمات.

وتشهد الكويت في الخامس من ديسمبر القادم انتخابات برلمانية يأمل الإخوان وحلفاؤهم في المعارضة، أن يرفعوا من خلالها مستوى حضورهم في البرلمان الذي يشكل أفضل منصة للضغط على السلطة من خلال حق النواب في استخدام آلية استجواب أعضاء الحكومة ومنحهم الثقة أو سحبها منها، بحسب أمزجة المستجوبين وميولهم وأهدافهم.

وتضمنت وثيقة الكويت التي أعلنها النقيسي والوسمي تقديمها للشيخ نواف عندما كان وليا للعهد وقبيل تسلمه منصب أمير البلاد، نقدا لاذعا لتجربة الحكم في الكويت واتهامات لها بنشر الفساد وحرف الدستور عن نصوصه ومقاصده، وذلك توطئة لتقديم مقترحات شملت إحداث تغييرات في النظام ذاته، حيث نصت الوثيقة على تشكيل حكومة إقناذ وطني ذات صلاحيات واسعة، تعمل وفق جدول زمني محدد على إيجاد البدائل لهيكله مؤسسات الدولة، مؤكدة ضرورة "التوافق الوطني على نظام انتخابي انتقالي يعكس التمثيل الشعبي الحقيقي وسلامة العملية الانتخابية، ومنع التأثير أو التدخل في خيارات الشعب". كما دعا معاد الوثيقة إلى "إعادة تشكيل السلطة القضائية ومؤسساتها العاملة وأجهزتها".

الفساد واستمرار الفشل الحكومي في إدارة شؤون الدولة والتحكم بمواردها وحسن توزيعها من العوامل الواقعية التي لا يمكن إنكارها، بدليل أن الدولة ذات 4.5 مليون ساكن والغنية بموارد النفط دخلت في أزمة مالية حادة بمجرد تراجع أسعار الخام في الأسواق العالمية حتى وقفت على شفا العجز عن دفع رواتب موظفيها بحسب وزير المالية براك الشبتان.

ومن شأن مناخ الأزمة السائد في الكويت وما يرافقه من مزاج شعبي يتميز بعدم الارتياح للطبقة الحاكمة التي تلبست بالكثير من رموزها شبهات الفساد، أن يساعد الإخوان في ضغوطهم على السلطة التي تبدو في موقف أضعف مما كانت عليه قبل الأزمة المالية وجائحة كورونا.

كما يلمس الإخوان، من جهة أخرى، ملامح ضعف في طاقم الحكم الجديد بقيادة الشيخ نواف الأحمد الذي لا يمتلك كاريزما سلفه الشيخ صباح الأحمد ولا خبرته في إدارة الأزمات وتجاوز المصاعب. ومما يزيد في ضعف أسرة آل الصباح الحاكمة تسرب الخلافات والصراعات بقوة إلى صفوفها وخروجها إلى العلن في أكثر من مناسبة. ويعرف الإخوان تلك الصراعات جيدا ويعلمون الكثير من تفاصيلها وأسبابها وحتى طرق تاجيجها، إذ أن الكثير من الشخصيات الإخوانية دخلت طرفا في تلك الصراعات بانحيازها إلى هذا الشيخ أو ذاك ودعمه ضد أبناء أسرته الموسعة.

وخلال السنوات التسع الأخيرة من حكم الشيخ صباح لم يستسلم النظام الكويتي لتحركات الإخوان وضغوطهم واشتراطاتهم، على الرغم من أنه تعايش معهم، لكن ضمن سقف محددة، بحيث لم يستجب لمسايعهم لتغيير طبيعة النظام وتقليص صلاحيات الأمير ووضع السلطة الفعلية بين يد البرلمان.

بل إن الشيخ صباح وقف في بعض قراراته ضد الإخوان ومن ذلك قراره بتغيير نظام الاقتراع الذي يُعتمد في الانتخابات التشريعية من تعدد الأصوات إلى تحديد صوت واحد لكل ناخب، رغم الاعتراضات الشديدة للإخوان وبعض حلفائهم في

صعود جو بايدن الوريث الطبيعي لسياسات براك أوباما في منطقة الشرق الأوسط إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، هو أحد العوامل المناسبة التي سيعمل إخوان الكويت على اغتنامها لتجديد محاولاتهم تعظيم دورهم في حكم البلد، إلى جانب الأزمة المالية التي تجعل شعارات الإصلاح ومحاربة الفساد التي يرفعونها مغرية على نحو استثنائي، فضلا عن استشعار الإخوان للملامح الضعيفة في السلطة قياسا بما كانت عليه في عهد الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد.

على السلطة في أكثر من بلد واهتبرت استعدادها للتعامل معهم كحكام لتلك البلدان. ويأخذ إخوان الكويت أيضا في اعتبارهم صداقة الإدارة الديمقراطية الأميركية في عهد أوباما لقطر داعمة الإخوان في مساعيهم للاستيلاء على الحكم في أكثر من بلد. ويلفت مراقبون إلى أن الدوحة تتوخى الحذر في التعامل مع إخوان الكويت في إطار سعيها لاستمالة الكويت إلى صفها في الصراع الذي تخوضه قطر ضد الدول الخليجية المقاطعة لها بسبب دعمها للتشدد واتباعها سياسات مضادة لاستقرار المنطقة، لكنهم في المقابل لا ينفون إقامة القطريين علاقات وثيقة مع عدّة شخصيات قيادية في الفرع الكويتي من جماعة الإخوان المسلمين، واستبقائهم كورقة ضغط ممكنة في ظروف سياسية وأوضاع إقليمية مختلفة.

يعرف الإخوان جيدا نقاط ضعف الأسرة الحاكمة وصراعاتها حيث أن بعض العناصر الإخوانية طرف في تلك الصراعات

ويقول هؤلاء إن قطر مرتاحة إلى حد الآن في التعامل مع الكويت بقيادة الأمير السابق ثم الحالي، لكنها ستكون أكثر ارتياحا لو نجح الإخوان في تعظيم مشاركتهم في قيادة البلد وتوليين نظام الحكم فيه بلونهم السياسي والأيديولوجي.

ويركز الإخوان ضغوطهم على السلطة في الكويت على دغدغة وتر الإصلاحيين الذين يؤثرون على نحو خاص في المجتمع، بالنظر إلى أن شيوع

الكويت - توقعت مصادر سياسية كويتية أن يشجع صعود جو بايدن إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة، إخوان المسلمين على تكثيف ضغوطهم على طاقم الحكم الجديد في الكويت بقيادة الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح بهدف تعظيم دورهم في السلطة ومحاولة إعادة تفصيل النظام على مقياس توجهاتهم ومصالحهم وتوليين سياسات الدولة بلونهم السياسي والأيديولوجي.

وكان الإخوان قد استبقوا التغيير الذي حدث آخر شهر سبتمبر الماضي على رأس هرم السلطة في الكويت، وكان متوقعا بقوة مع اشتداد مرض الأمير السابق الشيخ صباح الأحمد، للقفز إلى مقدمة المشهد السياسي عبر وثيقة "الإصلاح الشامل" صاغها القيادي الإخواني المعروف عبدالله النقيسي بالتعاون مع السياسي المستقل عبيد الواسمي تحت مسمى "وثيقة الكويت" وتهدف إلى إطلاق عهد جديد من خلال تعديل نظام الحكم وإصلاح القضاء ومحاربة الفساد وتحسين الأداء الاقتصادي للدولة.

وقالت ذات المصادر إن وجود بايدن الوريث الشرعي لسياسات براك أوباما على رأس الإدارة الأميركية، يمثل حافزا إضافيا لإخوان الكويت للدفع بدعواتهم لـ"إصلاح" النظام الكويتي بزخم جديد بعد أن ظلوا طوال العشرية الحالية يصارعون وتناحروا التي انتهت منذ سنة 2011 لمحاولتهم إدخال الكويت في مسار "الربيع العربي" وقد تمكنت من لجمهم واحتوائهم بشكل ظرفي، متجنبين خيار اجتثاثهم على غرار بلدان أخرى.

ويعتبر الإخوان أن سياسة أوباما في المنطقة، وبالنتيجة سياسة بايدن ملائمة للتمكين لهم في البلدان العربية على اعتبار أن الإدارة الديمقراطية التي واكبت انطلاق موجة الربيع العربي لم تبتد أي اعتراض على انقلاب الإخوان

«إعلان مشترك» يفتح مسار سلام جديدا في اليمن

وفي موضوع آخر نصت الوثيقة على إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين تعسفاً والمخفيين قسراً والموظفين تحت الإقامة الجبرية والأشخاص المسلوبين حريتهم بسبب النزاع، وفقا لاتفاق ستوكهولم، وخاصة في ضوء تهديد انتشار كورونا في أماكن الاحتجاز.

كما تضمنت بندا ينص على فتح الطرق الرئيسية إلى المدن بالتنسيق مع لجنة التنسيق العسكري لآلية وقف إطلاق النار، لإسما الطرق في تعز وصنعاء والحديدة ومارب وصعدة والجوف، بغية تسهيل حرية حركة الرجال والنساء والبضائع والخدمات الإنسانية والتجارية بما فيها تلك الضرورية لمواجهة كورونا واتخاذ كافة الترتيبات الأمنية اللازمة لضمان سلامة وأمن وحرية الحركة للمرور للمسافرين. وفي موضوع صرف رواتب الموظفين تضمن الاتفاق تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين للاتفاق على كافة التدابير الفنية اللازمة لصرف الرواتب وتقوم الأمم المتحدة بالتواصل مع المجتمع الدولي لحثه على المساهمة في موضوع الرواتب.

وفي ما يتعلق بموضوع المطارات نص الإعلان المشترك على فتح مطار صنعاء الدولي للرحلات الدولية التجارية والإنسانية والمدنية أسوة بالمطارات اليمنية الأخرى، على أن تقوم الأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة والمجتمع الدولي، بتقديم الدعم الفني وبناء القدرات للمطارات اليمنية وفق الحاجة والإمكانات المتاحة.

وتمت الإشارة ضمن الوثيقة إلى رفع القيود على دخول سفن الحاويات التجارية والسفن المحملة بالغاز والنفط والمشتقات النفطية، وغيرها من السفن المحملة بالسلع والبضائع، بشكل منتظم ودون تأخير إلى ميناء الحديدة ما دام هناك التزام بحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتشهد تلك الإجراءات وغيرها لاستئناف المشاورات السياسية، حيث اشارت المسودة الأمامية إلى موافقة الطرفين على استئناف المشاورات في أقرب وقت ممكن بقيادة يمنية وتحت رعاية الأمم المتحدة بهدف وضع نهاية كاملة للحرب في اليمن من خلال الإسراع في إبرام اتفاق سلام شامل على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة مجلس التعاون الخليجي واليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

وتسترد المشاورات السياسية، وفق الوثيقة ذاتها، بجملة من المبادئ من بينها احترام سيادة اليمن واستقلاله ووحدة وسلامة أراضيه، والدخول إلى مرحلة انتقالية بعد التوصل إلى اتفاق سلام شامل على أساس التوافق والتشراكة الوطنية الفاعلة والحكم الرشيد ومحاربة الفساد والانتقال لقانون حقوق الإنسان الدولي واستقلال القضاء وسيادة القانون والالتزام بالمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية ونبذ التمييز وتعزيز المساواة في النوع الاجتماعي وتمثيل النساء والشباب في الهيئات والمؤسسات المنبثقة عن الاتفاق الشامل، ويطلب الطرفان بموجب الاتفاق دعم المجتمع الدولي للمشاورات السياسية ومخرجاتها والمساهمة في إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي لتحسين الظروف المعيشية لشعب اليمن.

عدن - تسلمت أطراف النزاع اليمني، الإثنين، النسخة النهائية من المسودة الأمامية لحل الأزمة المستمرة منذ ست سنوات في البلاد، وفق مصدر أمني. وتأتي الوثيقة التي حملت عنوان "الإعلان المشترك" كأحدث حلقة في الجهود التي يقودها المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث لحل النزاع اليمني الذي طال أمده وترتبت عليه أوضاع إنسانية هي من بين الأسوأ في العالم.

وفي ما عدا تلك الأوضاع وتعدّها أكثر بفعل جائحة كورونا وتضاؤل التمويلات المخصصة للبرامج الإنسانية لإغاثة اليمنيين وتقديم المساعدات الأساسية لهم، فإن المراقبين لا يلاحظون وجود تغييرات جوهرية في خارطة الصراع ولا في مواقف الأطراف ذات الصلة بالصراع اليمني من شأنها أن تشرع للتفاوض بنجاح المبعوث الأممي في ما كان قد فشل فيه بشكل متكرر طيلة السنوات الماضية.

أبرز بنود المسودة الأمامية النهائية وقف إطلاق النار واستئناف المشاورات السياسية واتخاذ تدابير اقتصادية وإنسانية

وتميّز نص الوثيقة بسقف عال من الطموح إلى تحقيق السلام في اليمن، كما تميّز بالشمول لمختلف الجوانب والتفاصيل السياسية والإجرائية. وتضمّن وفق ما نقلته وكالة الانباضول عن مصدر أمني لم تسمّه، موافقة طرفي النزاع على وقف فوري وشامل لإطلاق النار في كافة أنحاء اليمن لأجل توسيع دائرة التدابير الإنسانية والاقتصادية العاجلة لتخفيف وطأة المعاناة عن الشعب اليمني والتصدّي لمخاطر الجائحة، وضمان حرية حركة المواطنين وإعادة فتح الطرق والمطارات وتدفق البضائع والخدمات الإنسانية والتجارية، وبناء الثقة بين الطرفين، وإيجاد بيئة مواتية لاستئناف المشاورات السياسية في اليمن.

وسيتّم وفق الاتفاق وقف جميع العمليات العسكرية البرية والبحرية والجوية بكافة أشكالها وبجميع وسائلها في كافة جهات القتال وفي كافة أرجاء اليمن ومياهه ومطاراته وسفنه ووحداته البحرية، وكذلك جميع العمليات العسكرية بجميع وسائلها ضد أراضي المملكة العربية السعودية ودول التحالف ومياهها ومطاراتها وسفنها ووحداتها البحرية.

وتشرّف على تنفيذ الاتفاق لجنة تنسيق عسكري برئاسة الأمم المتحدة وعضوية ممثلين عسكريين رفيعي المستوى من طرفي النزاع. وتتولّى اللجنة مراقبة وقف إطلاق النار وتقديم التوجيه الاستراتيجي العام إلى مركز العمليات المشتركة وإلى لجان المحافظات على المستوى المحلي. كما تعقد اللجنة اجتماعات أسبوعية على الأقل، وتجتمع كلما اقتضت الحاجة.

كما نصّت الوثيقة على أن يقوم الطرفان فور التوقيع على الإعلان المشترك بتشكيل وحدة عمليات مشتركة لجائحة كورونا، لتحدد التدابير الضرورية لمواجهة أخطار الجائحة وتنفيذها ومراقبتها على مستوى اليمن.



هلولو السلام